

الأساس الإبستمولوجي لمفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر.

The epistemological basis of Karl Popper's concept of democracy.

عبد الرحمان كيبيش.

-جامعة أبو القاسم سعد الله؛ الجزائر2 (الجزائر).

- البريد الإلكتروني: abderrahmane.kaibiche@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/24؛ تاريخ القبول: 2025/11/23؛ تاريخ النشر: 2025/12/15.

الملخص:

ثلاث مباحث أساسية تؤلف تصور كارل بوبر حول مفهوم الديمقراطية:

مبحث إبستمولوجي يتناول فيه نقد مفهوم الاستقراء التقليدي القائم على مبدأ الصدق التام، ليقتراح علينا مفهوما جديدا للاستقراء يقوم على مبدأ "القابلية للتكذيب" كمعيار وحيد للتمييز بين المعرفة العلمية واللاعلمية.

ومبحث نقدي يتناول فيه نقد التاريخانية والمذهب النقدي الذي يفرق بين دراسة الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية من حيث المنهج، على خلاف كارل الذي يؤمن بوحدة المنهج، كما يؤمن أن التاريخانية تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن ظهور الأنظمة الشمولية.

أما المبحث الثالث ومكمن أصالته الفلسفية، فقد قدم فيه تصورا جديدا حول مفهوم الديمقراطية؛ تصور إبستمولوجي في

جوهره؛ فالديمقراطية كنظام سياسي تتميز بخصائص إبيستمولوجية على غرار القابلية لممارسة النقد الذاتي وكذا المرونة والتكيف والقابلية على التغير والتطور المستمر.

فالديمقراطية ذات طابع علمي وإبيستمولوجي تشترك مع الظاهرة العلمية في الكثير من الخصائص.

الكلمات المفتاحية: إستقراء؛ القابلية للتكذيب؛ عقلانية؛ نقد التاريخانية؛ الديمقراطية.

Abstract:

Three fundamental themes constitute Karl Popper's concept of democracy:

An epistemological study that critique the traditional concept of induction based on the principle of absolute truth, proposing a new concept of induction based on the principle of "falsifiability" as the sole criterion for distinguishing between scientific and non-scientific knowledge.

And a critical study that addresses the critique of historicism and the critical doctrine that differentiates the study of natural phenomena and social phenomena in terms of methodology, unlike Karl, who believes in the unity of methodology, he believes that historicism bears moral responsibility for the emergence of totalitarian regimes.

As for the third chapter, the source of its philosophical originality, it presents a new conception of democracy; an essentially epistemological conception. Democracy, as a political system, is characterized by epistemological characteristics such as the capacity to practice self-criticism, as well as flexibility, adaptability and the capacity for continuous change and development.

Democracy then, has a scientific and epistemological character and shares many characteristics with the scientific phenomenon.

Keywords: Induction; Falsifiability Fascism; Rationalism; Critical Historicism; Democracy.

مقدمة:

على الرغم من أن الديمقراطية ظلت حاضرة على الساحة السياسية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وعلى الرغم من أنها ظلت طيلة هذه المدة النظام السياسي الأسوأ في نظر الكثيرين لما تحمله من نقائص ترتبط بشكلها ومضمونها ويمكن اعتبار "أفلاطون" من أكبر أعداء الديمقراطية في صورتها التقليدية، فضلا عن غيابها التام عن الساحة السياسية إبان القرون الوسطى وحكم الكنيسة، إلا أنها ظلت صامدة في نظر البعض الآخر وميزتها في ذلك أنها النظام الأقدر على تخليص الإنسان من قيود العبودية والاستبداد، وهنا يمكن الإشارة إلى الكثير من الفلاسفة المحدثين على غرار "روسو ولوك ومونتسكيو".

وبين موقف الرافضين للديمقراطية والمدافعين عنها، يظهر "كارل بوبر" بنظرة مغايرة تماما وهي نظرة متميزة ليس لأنه يرفض الديمقراطية أو يدافع عنها، بل لأنه يتناول الديمقراطية تناولا مختلفا؛ كان منطلقه الأول في ذلك هو إيمانه بوحدة المنهج، وبأنه بالإمكان دراسة الظواهر الاجتماعية بذات المنهج الاستقرائي المستخدم في دراسة الظواهر الطبيعية.

لقد قدم كارل بوبر تصورا جديدا لمنهج الاستقراء، انتقد فيه المفهوم التقليدي للاستقراء، جاعلا من مبدأ "القابلية للتكذيب" المعيار

الوحيد للتمييز بين المعرفة العلمية والمعرفة اللاعلمية، مؤكداً على أن العبرة ليست في تحقيق الصدق التام لأن ذلك غير ممكن من حيث المبدأ، وإنما في جعل البحث العلمي يقترب من الصدق قدر الإمكان مؤكداً على أنه لا وجود لليقين التام أو للمطلق في نتائج البحث العلمي. وبتوظيف هذه النظرة في دراسة الظاهرة السياسية اكتشف كارل بوبر أن أغلب الأنظمة السياسية التي تدعي الاكتمال أو الصلاح المطلق هي أنظمة شمولية استبدادية وهي في الحقيقة محصلة طبيعية للنظرة التاريخانية الخاطئة، وعلى خلاف ذلك، ذهب إلى أن الديمقراطية نظام علمي لا يدعي المطلقية؛ فهو نظام نسبي ذو طابع إبيستمولوجي، وهذا ما يتجلى في الكثير من الخصائص التي تشترك فيها مع الظاهرة العلمية على غرار ممارسة النقد الذاتي وكذا المرونة والقابلية للإصلاح والتطور. فلا يمكن النظر إليها على أنها وصفة جاهزة من السهل تجسيدها على أرض الواقع، كما لا يمكن النظر إليها على أنها ذلك النظام الذي بإمكانه أن يحل كل مشاكل المجتمع.

ومن هذا المنطلق يعتقد كارل بوبر بأن النظرة الموضوعية تجعلنا ندرك بأن قابلية الديمقراطية على الاستمرارية على الرغم من كل ما تعرضت له من ضربات وهزات لدليل على أن لها خاصية جوهرية تميزها عن كل الأنظمة الأخرى، ولا شك في أن تمايز الأشياء يتم من خلال جواهرها لا من خلال أعراضها بلغة الفيلسوف الفرنسي ديكارت.

وعليه نطرح الإشكال التالي:

فيم يتمثل المفهوم الإبيستمولوجي للديمقراطية عند كارل بوبر؟
وللإجابة على هذا الإشكال نطرح الأسئلة الجزئية التالية:
ما هو تصوره الجديد لمفهوم الاستقراء؟ وكيف انعكس ذلك
على موقفه من التاريخانية؟ فيم يتمثل الطابع الإبيستمولوجي
للمفهوم الديمقراطي؟ وما هي خاصيتها الجوهرية التي تجعلها أنسب الأنظمة
للحكم؟

1- مفهوم جديد للاستقراء:

يعد كتاب كارل بوبر (1902 - 1995) "منطق الكشف العلمي" (1934)، محاولة جادة في نقد الاستمولوجيا التقليدية؛ فقد ركز فيه على مشكلة الاستقراء العلمي بالأساس، ليصل إلى رفض ما يسمى بمشكلة الاستقراء من حيث المبدأ، وتبريره لذلك هو أن غاية الاستقراء لا تتمثل أبدا في بلوغ اليقين، بل إن اعتقادنا الجازم بقدرة الاستقراء على بلوغ درجة اليقين في بحوثه العلمية سيحوّله إلى مجرد خرافة تعيق البحث العلمي أكثر مما تنفعه، فالحقيقة التي يؤمن بها كارل بوبر هي أن الاستدلال الاستقرائي وعلى الرغم من أنه ضروري لكل نشاط علمي إلا أنه عاجز على أن يقدم لنا على وجه الإطلاق يقينيات حقيقية (G. Muhlmann, 2012, 630).

وما دام الأمر كذلك، فإنه لا يمكن للمعرفة العلمية أن تنمو وتتطور ما لم يتم تحريرها من خرافة "الاستقراء"، والمقصود هنا ليس الاستقراء في حد ذاته وإنما صفة الوثوقية الملازمة له؛ ففي نقده للإبيستمولوجيات التقليدية المتعاقبة والتي تمتد من ماهوية الفلسفة الأرسطية مروراً بعقلانية ديكارت، وصولاً إلى الوضعية والفلسفة

التحليلية مع رسل وفريجة، يقف "بوبر" على الرابط المشترك بينها جميعا ألا وهو وقوعها في "الذاتية"، وهي علة خفية يصعب إدراكها ما لم يتم رفع حجاب "الدوغمائية"، والتي تتجلى بوضوح في مقولة: "العلم يعرف"، في حين أن التحرر من تلك الدوغمائية لا يكون إلا باستبدال مقولة "العلم يعرف" بمقولة "العلم يحاول أن يعرف" وهي المقولة الجوهرية التي يؤسس عليها "بوبر" تصوره الجديد لمفهوم الإبيستمولوجيا (يمنى ط، 2020، 86).

غير أن الأمر لا يتعلق بإلغاء الاستقراء باعتباره آلية للبحث العلمي، بل محاولة لتصحيح التصور الخاطئ المتعلق به، وهذا بالضبط ما دفعه إلى صياغة معيار جديد للتمييز بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية، معيار يفصل بين العلم واللاعلم، ألا وهو "قابلية الدحض التجريبي"؛ وهذه بدورها قد كانت الفكرة المحورية التي تحكم كل فلسفته في العلوم الطبيعية (William.A.Gorton, 2006, 53).

يسمح لنا معيار القابلية للدحض بالتمييز بين نوعين من المعرفة:
 ➤ المعرفة بالمغزى الذاتي وهذه أساسها الاعتقاد، فقولنا "أنا أعرف" كقولنا "أنا أعتقد تماما" وهذا معارض للمعرفة بمفهومها الإبيستمولوجي الصحيح.

➤ المعرفة بالمغزى الموضوعي وهذه أساسها النقد، أي أن كل فكرة سواء كانت علمية أو فلسفية، فهي تمتلك القابلية للاختبار الموضوعي الإبيستمولوجي.

وبناء على هذا التمييز يذهب "بوبر" إلى تحديد مجال الإبيستمولوجيا وعملها؛ فكل موضوع قابل للنقد مقطوع الصلة بينه

وبين الذات، هو مبحث إبيستمولوجي يسري عليه فعل النقد والتمحيص (يمنى ط، 2020، 84). مثال ذلك "نظرية نيوتن"، فهي مثال للمعرفة الموضوعية والفضل في ذلك يعود إلى الصياغة اللغوية المنطقية التي تنقلها من الذاتية، أي من حدود الاعتقاد الشخصي المغلق والمقصود هنا تصور "نيوتن"، إلى حدود الموضوعية أين يصبح ذلك التصور موضوعا معروضا للنقد والتشكيك والتمحيص. وبناء على هذا التفسير، فإن المعرفة العلمية تمر عبر مرحلتين:

مرحلة ما قبل الصياغة اللغوية المنطقية، وفي هذه المرحلة لا تعدو أن تكون المعرفة المبتكرة معرفة بمفهوم "علم النفس".

معرفة ما بعد الصياغة اللغوية والمنطقية، وفي هذه المرحلة تكتسي المعرفة المبتكرة طابعها العلمي حتى وإن لم تبلغ درجة الصدق أو اليقين. فالعبرة عند "بوبر" ليست في النتيجة، وذلك لأن النتيجة لا تميز بين المعرفة العلمية والمعرفة الذاتية، وإنما العبرة في القابلية للنقد والتشكيك والتمحيص؛ فهذه هي المعايير التي تنقل المعرفة من كونها مجرد مبحث ذاتي إلى مبحث إبيستمولوجي، أو لنقل بأن النقد والشك والتمحيص هي الشروط التي تنقل التصور العلمي خارج حدوده الذاتية أي إلى فضاء العلمية والموضوعية.

يقول "بوبر" في تعريفه للاستقراء ما يلي: «نسمي الاستدلال استقراء إذا انتقل من قضايا جزئية كتلك التي تبين نتائج الملاحظات والتجارب تجاه القضايا الكلية، كالفروض والنظريات» (كارل ب، 1986، 63-64). غير أنه في تفسيره لهذا المعنى يذهب إلى أنه لا وجود لأي ضرورة منطقية تؤكد لزوم استنتاج القضايا الكلية عن القضايا

الجزئية، وفي هذا إشارة إلى أن نتائج الاستقراء قد تكون إلى الكذب أقرب منه إلى الصدق؛ أي أنها قد تكون نتائج خاطئة في بعض الأحيان، وأنه من السهل التأكيد على ذلك بمثال "البجع" والذي يذهب فيه إلى أنه: «مهما كان عدد حالات البجع الأبيض الذي نلاحظه، فإن ذلك لا يبرر النتيجة القائلة بأن: كل البجع أبيض» (كارل ب، 1986، 64). والنتيجة التي يصل إليها من خلال هذا التحليل هي أن الاستدلال الاستقرائي ضروري لكل نشاط علمي، غير أنه لا يمكن توقع أي صدق أو يقين من وراءه؛ فحتى لو كانت لدينا "مئة ألف بجعة بيضاء" باعتبارها قضية "صادقة"، فإنها لن تصمد أمام وجود "بجعة سوداء واحدة"، بل إنها تتقل القضية من كونها صادقة إلى قضية كاذبة لمجرد وجود بجعة واحدة سوداء في مقابل "مئة ألف" بجعة بيضاء.

يرفض "كارل بوبر" إذن، تأسيس صدق القضايا الكلية على أساس صدق القضايا الجزئية، لأن ذلك يتطلب منا القيام باستقراء تام لكل الجزئيات الموجودة في العالم، وهذا مستحيل في رأيه؛ مستحيل لأنه استقراء ناقص يعجز عن الوصول إلى كل الجزئيات بصورة مطلقة، وينتج عن هذا أن المعرفة العلمية غير قابلة للتحقق لأنها تستند إلى استقراء ناقص، في حين أنه لا وجود لما يسمى بالاستقراء التام، وبالتالي فإن صياغة أي اعتقاد عن طريق العادة والتكرار يبقى مجرد خرافة والخرافة لا يمكنها أن ترقى إلى درجة المعرفة العلمية لأنها ببساطة تفتقر إلى ما يبررها موضوعيا (كارل ب، 1986، 65).

وبناء على تصوره الجديد حيال حقيقة المعرفة العلمية وكذا منهجها، يذهب "بوبر" إلى التأكيد على أنه لا يوجد مصدر حاسم

للمعرفة العلمية والوصف ذاته ينطبق على طبيعة الاستقراء بمفهومه الجديد. أي أنه ينفي أن يكون للعلم محطات نهائية يتوقف عندها خلال رحلة تطوره، وتفسير ذلك يرجع بالأساس إلى أن طبيعة تطور العلم تقتضي المرور بثلاث مراحل: الوقوع في الخطأ، محاولة تصحيح الخطأ، وتجاوز الخطأ.

إن الاستقراء كما يتصوره بوبر يقوم على مبدأ "المحاولة والخطأ"، وبذلك يكون العلم بمثابة رحلة طويلة لاكتشاف الأخطاء والسعي إلى تصحيحها. وهكذا يتضح بأن مبدأ "المحاولة والخطأ" هو في نظر كارل بوبر من أبرز أدوات المنهج العلمي الجديد.

2- مبدأ القابلية للتكذيب:

ينبغي أن يكون منهج العلم منهجا نقديا بالدرجة الأولى يستند بالأساس على قاعدة "المحاولة والخطأ"، وهي القاعدة التي تتجلى عمليا من خلال افتراض الفروض الجريئة وتعريضها لأعنف نقد ممكن من أجل تبين مواطن الخلل والخطأ فيها، وهذا ما يتلاءم فعلا مع طبيعة المعرفة العلمية باعتبارها قابلة للنمو والتطور باستمرار، فلا يمكن أبدا تصور العلم كنظرية حقيقية وإنما كنظرية تحتل الصدق أو الكذب أي كنظرية قابلة للتكذيب. وفي هذا يقول: «إن النظريات العلمية ليست أبدا مما يقبل التبرير أو التحقيق تماما، وإنما هي مما يقبل الاختبار» (كارل ب، 1986، 81). فلا يمكن تصور العلم إذن، باعتباره نظرية حقيقية، بل باعتباره قابلا للدحض في جوهره، أي أن معيار الطبيعة العلمية لنظرية ما لا يكمن في إمكانية التحقق منها، بل تكمن في إمكانية دحضها تجريبيا، ويذهب إلى أبعد من

ذلك فيضيف بأنه كلما استطاعت هذه النظرية أن تصمد أمام اختبارات تجريبية أكثر صرامة كلما كانت أكثر تأسيساً من غيرها، على شرط أن تحتفظ بنيته المنطقية على قابليتها للدحض في نهاية المطاف، وفي هذا تأكيد على أنه لا يمكن لأي دحض أن يكون قاطعاً أو نهائياً (William. A. Gorton, 2006, 54).

يتساءل "بوبر": إذا كانت نتائج أبحاث العلم تحتل "الصدق أو الكذب" دون وجود لاحتمال ثالث، فلماذا نعطي الأولوية للصدق دائماً؟ ولماذا نجعله دليلاً على جدوى عملية الاستقراء أو معياراً وحيداً على مدى تقدم المعرفة العلمية ونموها؟

يجيب "بوبر" بأن تقديم الصدق على الكذب غالباً ما كان سبباً للوقوع في فخ الوثوقية العمياء، غير أنه لا سبيل للتخلص من ذلك الفخ إلا بانتهاج سبيل العقلانية النقدية، فإذا كانت هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد للتمييز بين المعرفة الذاتية والمعرفة الموضوعية، فإن مبدأ "التكذيب" أو ما يطلق عليه مصطلح "القابلية للتكذيب" (*falsifiabilité*)، ينبغي أن يكون هو الأساس الجديد الذي يميز به ما بين المعرفة العلمية القابلة للنمو والتطور وبين تلك المعرفة الغارقة في براثن الدوغمائية.

وعليه، يستبدل "بوبر" مبدأ التحقق بمبدأ التكذيب، بل هو يجعل منه العماد الذي يستند عليه منطق العلم، وغايته من وراء ذلك هي التأكيد على "استحالة النظرية العلمية المطلقة"، والتي تمثل بدورها اعترافاً ضمناً بالوجود الواقعي للصدق الموضوعي. غير أن العلم يفشل في الوصول إليه على الرغم من أنه يوشك أن يقترب منه في

الكثير من الأحيان، ولتوضيح هذه الحقيقة يقدم لنا "بوبر" مثاله المشهور والذي يذهب فيه إلى أن "المتسلق يبلغ قمة الجبل لكنه مع ذلك يشك في بلوغه للقمة الحقيقية، والسبب في ذلك هو وجود قمم فرعية تخيم عليها السحب، وهذا ما يعجزه عن تبين القمة الحقيقية للجبل"، وفي هذا تأكيد على استحالة اليقين في العلم (يمنى ط، 2020، 89).

يعتبر مبدأ القابلية للتكذيب الدافع الوحيد لعجلة النمو والتطور العلمي، وهذا شبيه من حيث الشكل بمفهوم القطيعة العلمية عند "غاستون باشلار"، غير أن هذا الأخير يدعو إلى إحداث القطيعة العلمية مع كل خطأ يتم اكتشافه، أي أنه يجعل من الخطأ الدافع الخفي واللاإرادي لعجلة العلم، في حين يعتبر "الخطأ" عند "كارل بوبر" جزءاً جوهرياً من منهج البحث العلمي والمتمثل أساساً في "القابلية للتكذيب". وفي حين تعتبر الأخطاء كوابح في طريق البحث العلمي، يعتبرها "بوبر" مجرد محطات ضرورية يتوقف عندها البحث العلمي من أجل التصحيح والتجاوز بما يفيد المعرفة العلمية ويضفي عليها بالتالي الموضوعية والفعالية. فالفرق بين بوبر وباشلار هو أن الأول يضفي على الخطأ صفة إيجابية، في حين أن "باشلار" يضفي عليه الصفة السلبية.

وعليه، لم تعد العبرة في العلم في قدرته على بلوغ الصدق التام، بل في القدرة على الاقتراب أكثر فأكثر من الصدق، وذلك لأن القوانين في جوهرها فرضيات ذات محتوى معرفي تحاول الاقتراب من الصدق وليس بلوغ الصدق النهائي، والسبب في اعتقاده هو أن القوانين ذات طبيعة تفسيرية وبالتالي فإن هدف العلم ليس بلوغ اليقين المطلق

بقدر ما هو تقديم تفسير مرض لكل ما هو بحاجة إلى التفسير شريطة أن يكون ذلك التفسير مستوفيا لعدة شروط أهمها:

أولاً: أن يفضي التفسير (منطقيا) إلى ما يفسره وليس العكس حتى يتجنب الوقوع في الدوران أو الحلقة المفرغة. أي أنه يفرض تفسير الماء بالماء.

ثانياً: أن يكون التفسير قريبا من الصدق قدر الإمكان، وبالأصح يجب ألا نكون قد تبينا كذبه نتيجة للاختبارات النقدية.

ثالثاً: يجب أن يكون التفسير قابلا للاختبار بصورة مستقلة وأن يجد له أدلة مستقلة وأن نعطيه درجة قبول على أساس درجة صرامة الاختبارات التي اجتازها، أي درجة تعزيزه.

ومن خلال هذه الشروط، يؤكد بوبر على أن المعرفة العلمية مسألة نسبية، أي مسألة مراتب ودرجات في سلم الصدق، وأن المنزلة العلمية للنظريات تتوقف على موقعها في سلم الصدق، وطالما أن البحث العلمي مرتبطا بمعيار القابلية للتكذيب، فسيكون بالتالي قادرا على تمييز النظرية الأكثر علمية عن غيرها من النظريات الأقل علمية، أي أن الأكثر والأقل هي درجات العلمية لا غير (كارل ب، 1986، 162).

3- عقلانية كارل بوبر:

يعتقد كارل بوبر بأن النمو الصحيح للمعرفة العلمية يمر عبر مبدئين أساسيين أحدهما هو: التعلم من أخطائنا والآخر هو النقد، وهذا الأخير يعتبر أساس المبدأ الأول وبالتالي أكثر أهمية لأنه يرشدنا إلى أخطائنا. وباشتراطه لهذين المبدئين يكون "كارل بوبر" قد أضفى على تصوره الجديد لمفهوم نمو وتطور المعرفة العلمية طابعا نقديا

واضحاً، وتبعاً لذلك يحدد مفهوم العقلانية النقدية كالاتي: «عندما أتحدث عن العقلانية، لا أعني بها نظرية فلسفية مثل نظرية ديكارت أو الاعتقاد اللامعقول بأن الإنسان جوهر عقلي محض، ما أعنيه عندما أتحدث عن العقل أو العقلانية ليس سوى الاقتناع بأننا نستطيع التعلم عن طريق نقد أخطائنا، وبصفة خاصة نقد الغير لنا ونقدنا لأنفسنا. فالعقلاني هو ببساطة إنسان يتعلم أكثر من إنسان متمسك بالحق، إنسان مستعد للتعلم من الآخرين، لا بمعنى التسليم ببساطة برأي غريب، ولكن بمعنى أن يسمح للآخرين بنقد آرائه، أي أن ينتقد رأي الآخرين، فما نؤكد عليه هنا هو فكرة النقد أو بالتحديد المناقشة النقدية» (كارل ب، 1998، 168). ومن هذا التعريف يتضح بأنه لا يستعمل العقلانية كنقيض للتجريبية بل كنقيض للعقلانية المغلقة، وبالتالي فإن العقلاني في نظره ليس ذلك الذي لا يؤمن بالمنهج التجريبي وسيلة للبحث، بل ذلك الذي يتخذ من النقد مبدأً أولياً في طريق البحث عن الحقيقة، فقد يكون اللاعقلاني تجريبياً لكنه لا يؤمن بالنقد كمبدأ أولي للبحث عن الحقيقة.

كما يضيف "بوبر" متحدثاً بضمير المتكلم قوله: «يمكن التعبير عن وجهة النظر العقلانية على النحو التالي: قد لا أكون على حق وقد تكون على حق، ولكن يمكننا معا أن نأمل الوصول - بعد مناقشة تقوم بيننا - إلى توضيح للأمر أكثر مما كان عليه قبل المناقشة» (كارل ب، 1998، 168). أي أنه يحدد "الروح النقدية" كصفة أولية تميز بها بين العقلاني واللاعقلاني؛ إذ بفضل تلك الروح فقط يستطيع العلم أن يخرج من حدود الدائرة المغلقة التي يعبر عنها بعبارة

"أنا أعرف" المرادفة أحيانا لعبارة "أنا أعتقد"، إلى فضاء أوسع شعاره "أنا أحاول أن أعرف"، فالمحاولة في نظره تقتضي الوقوع في الخطأ، ومن يتوقع الوقوع في الخطأ ينبغي عليه أن يكون ذا روح نقدية تقبل النقد والمناقشة، وهكذا يضيف "بوبر" على عقلانيته بعدا أخلاقيا يتمثل في إيمانه بمبدأ الاعتراف بالتنوع والاختلاف وانفتاح العقل على الحوار والنقد والتسامح.

4- نقد التاريخانية:

ينفي أنصار المذهب التاريخي إمكانية نجاح منهج البحث العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية كما هو الحال في دراسة الظواهر الطبيعية، لاعتقادهم بأن قوانين الظواهر الطبيعية صادقة في كل مكان وزمان، وذلك على خلاف قوانين الظواهر الاجتماعية أو ظواهر الحياة التي تختلف خصوصياتها عن طبيعة الظواهر الطبيعية، فضلا عن أنها تختلف حسب الظروف والأمكنة وبالتالي فإنه من الصعب تطبيق مبادئ المنهج التجريبي عليها، وهذا بدوره يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بها أو بصدق حدوثها (كارل ب، 1959، 15).

بينما يرى كارل بوبر خلاف هذا الرأي، فهو يؤمن بوحدة المنهج وأنه لا ضير في دراسة الظواهر الاجتماعية بإخضاعها لقواعد الاستقرار الجديد طالما أن العبرة لا تتعلق بالصدق التام أو باليقين المطلق في النتائج المتوصل إليها، وإنما العبرة بقابليتها للتفنيد أو التكذيب. ولهذا السبب نجده يقيم صلة وثيقة بين فكره الإبيستمولوجي وفكره السياسي؛ ففي حين اتخذ من فكره الإبيستمولوجي فضاء لنقد المنهج الاستقرائي بمفهومه التقليدي وكل

ما ترتب عنه من فلسفيات دوغمائية ساهمت بشكل مباشر في نشأة النظم الاستبدادية والشمولية، فإنه يتخذ من منهجه الجديد وسيلة للدفاع عن مفهوم "المجتمع المفتوح" وبالتالي للدفاع عن الديمقراطية باعتبارها التجسيد العملي لمفهوم المجتمع المفتوح من جهة، وباعتبارها، أي الديمقراطية، أقل الأنظمة السياسية سوءاً من جهة ثانية. وفي هذا بالضبط تكمن أصالته، أي تأسيسه للسياسة على أساس إبيستمولوجي (G. Muhlmann, 2012, 630).

يعتقد "كارل بوبر" بأن وظيفة كل العلوم هي محاولة اقتراح حلول للمشاكل، سواء كانت من النوع العملي أو النظري، وطريقة حل المشاكل هي التجربة والخطأ: أي اقتراح حلول للمشاكل ثم اختبار تلك المقترحات. وبشكل أكثر تحديداً، فيقرر بوبر بأن جميع العلوم تتبع النمط التالي: $P2 \leftarrow EE \leftarrow TT \leftarrow P1$. أي أن العلم يبدأ بمشكلة (P1)، ثم تُقترح نظرية تجريبية (TT) لحلها. بعد ذلك، تُختبر النظرية، ويُبدل جهد لإزالة الأخطاء (EE) فيها. بعد إزالة الأخطاء، تظهر مشكلة جديدة (P2)، ثم تبدأ العملية من جديد (W. A. Gorton, 2006, 52).

وبهذا المعنى ستبدو الحياة كما لو أنها عملية مستمرة لمحاولة حل مشاكل مطروحة ومتجددة، ولا فرق في ذلك بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فهذه الأخيرة، ليست سوى محاولة لحلول مشاكل تتعلق بحياة الأفراد والمجتمع، وفي هذا تأكيد على أنه يؤمن بمبدأ وحدة المنهج العلمي، ما دام أن الأمر يتعلق بمعيّار وحيد للعلم يفصل بين العلم واللاعلم، أي معيار قابلية التنفيذ التجريبية (كارل ب، 1959، 50).

وبناء على هذا التصور، يصبح بالإمكان دراسة كل الظواهر مهما اختلفت طبيعتها عن طريق منهج واحد هو منهج "المحاولة والخطأ". ويترتب عن هذا أنه لا يمكن الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على اعتبار أنهما يخضعان لذات المنهج. يقول في هذا: «سأقترح في هذا العدد، مذهبا يقول بوحدة المنهج، أي يقول بأن العلوم النظرية (...) سواء كانت علوما طبيعية أو اجتماعية، فهي تستخدم جميعا منهجا واحدا بعينه» (كارل بوبر، 1959، 159).

وبالعودة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، فإن بوبر يؤمن بأنه لا وجود لما يسمى بالموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية تماما مثلما أنه لا وجود لما يسمى بالنظرية العلمية بالمفهوم التقليدي. فلم يعد الهدف الأساسي من العلم إنتاج نظرية علمية حقيقية أو نهائية، بقدر ما هو محاولة إنتاج "وصف حقيقي للعالم"، والأمر لا يتوقف على صدق أو يقينية ذلك الوصف بقدر ما يتعلق بفهم ذلك الوصف على أنه مطابق للوقائع.

وبما أن السياسة ظاهرة اجتماعية بطبيعتها، فإنه من الضروري رفض المفاهيم غير العلمية المرتبطة بها والتي أصبحت "محصنة" بشكل مسبق أو تدريجي ضد الواقع وغير قابلة للمناقشة على غرار النظرية الماركسية. وهذا يعني بأن دراسة العلمية للظاهرة السياسية يفترض بالدرجة الأولى التسليم بأنها كممارسة عملية ليست محصنة من الوقوع في الأخطاء، وهذا ما يضيف عليها الطابع الإبيستمولوجي كما هو الأمر بالنسبة للظاهرة الطبيعية. وقد عبر عن هذا المبدأ بقوله: «إن الطريق الوحيد للاقترب من المنهج العلمي في السياسة هو التسليم في

أعمالنا بأنه لا يمكن القيام بعمل سياسي خال من العيوب، أو عمل لا تترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها» (كارل ب، 1992، 101).

إن علمية الظاهرة السياسية أو الاجتماعية لا تعني بأنها صادقة تماماً، وهذا ما لم يدركه "كارل ماركس"، فقد بينت الأحداث والوقائع عكس ما كان يتوقع تماماً؛ ذلك أن نظريته التي يذهب فيها إلى أن الثورات العمالية ستحدث في البلدان الصناعية المتقدمة دون غيرها، هي نظرية قابلة للدحض تماماً، وأن اختبارها بالواقع، قد بين أنها كاذبة بالفعل، وهذا يؤكد على تدخل العناصر اللاعلمية في صورة "فرضيات خاصة" حصنت بها الماركسية نفسها ضد أي محاولة لدحض مبادئها وقناعاتها (G. Muhlmann, 2012, 630).

كما أن الأمر لا يقتصر على الماركسية فقط، بل إن "كارل بوبر" ينتقد كل تعصب مهما كانت طبيعته، وفي هذا السياق يعتبر أفلاطون وهيغل من أكثر الفلاسفة وقوفاً ضد أي تقليد سياسي يقوم على المناقشة النقدية، وبموقفهم هذا قد سقطوا، كل على طريقته، في التاريخانية *Historicisme*؛ فقد حددوا للإنسانية غايات نهائية وأشرفوا على المراحل الضرورية للتاريخ البشري مسبقاً. وبما أن كل تفكير تاريخاني يحث على اعتقاد مترابط بضرورة تحويل النظام الاجتماعي جذرياً، فقد ساهم أفلاطون وهيغل وماركس، كل على طريقته، في تطوير المصفوفة المشتركة بين كل "الأنظمة الشمولية" (G. Muhlmann, 2012, 631).

إن الطابع الشمولي الذي تتسم به العقائد السياسية للفاشية والشيوعية نابعة من فلسفتها في التاريخ، وما الفلسفات السياسية

الشمولية إلا استجابة لتلك المقولة التي تفرض علينا أن نبدأ منذ الآن في صياغة حياتنا طبقا لمقتضيات المرحلة المستقبلية طالما أنها آتية لا ريب فيها ، وبهذا نكون متسقين مع المنطق الحتمي (أنطوني ك، وكينيت م، 1996، 88 -89). وعلى إثر هذا التصور، فقد جاءت أغلب انتقاداته للمنهج التاريخي في كتابه "عقم المذهب التاريخي"، وفيه يقرر عكس ما يذهب إليه أنصار الحتمية التاريخية تماما؛ إنه يعتقد بأن نمو المعرفة البشرية هو العامل الأساسي في تحديد مسار التاريخ، غير أن طبيعة ذلك النمو هي التي تحدد مسار التاريخ، ولأنه يعتقد، متسقا مع نظريته الإيستمولوجية، بأن عدم قدرتنا على التنبؤ سلفا بالمسار الذي سوف يسلكه نمو المعرفة البشرية، فإن ذلك سيمنعنا بدوره عن التنبؤ المسبق بالمسار الذي سوف تتجه إليه حركة التاريخ.

ويذهب "كارل بوبر" في نقده للمنهج التاريخي إلى أبعد حد، عندما يؤكد على أن التاريخ نفسه كثيرا ما يكذب التنبؤات التي يقول بها أنصار الاتجاه التاريخي، ويضرب لذلك مثلا يقول فيه بأن الأحوال المعيشية لطبقة البروليتاريا لم تتفاقم سوءا كما تنبأ بذلك "ماركس"، بل العكس هو الذي حصل، فقد تحسنت أحوال البروليتاريا في سائر البلاد الرأسمالية المتقدمة فضلا عن أن الثورة الاشتراكية التي تنبأ بها ماركس قد حدثت في بلدان زراعية كالصين وروسيا ولم تحدث في بلدان صناعية متطورة تقنيا، وهذا خلاف النبوءة التاريخية (أنطوني ك، وكينيت م، 1996، 91).

وبناء على ما سبق توصل كارل بوبر إلى نتيجة مفادها أن الدولة كما يتصورها الفلاسفة، وسواء كان ذلك التصور مثاليا أو ماديا أو

دينيا(مسيحيا)، إنما هو انعكاس لتاريخانية الفيلسوف ذاته ولذلك يصنف كارل بوبر التاريخانية إلى أنواع:

- الطبيعية ومفهومها هو أن القانون التطوري قانون طبيعي.
- والروحانية التي يقوم مفهومها على أن قانون التطور هو قانون للتطور الروحي.
- وكذا التاريخانية الاقتصادية التي تقوم على مفهوم التطور الاقتصادي كما هو الحال في نظرية "المادية الجدلية" لماركس (كارل ب، 2003، 18).

يربط كارل بوبر بين التاريخانية والأنظمة الشمولية ربطا عليا، فيعتبر الأولى علة للثانية؛ فالأنظمة الشمولية تعتبر تاريخيا بمثابة التجسيد العملي للمفهوم النظري لفكرة وقانون التطور، فتظهر في صورة أنظمة وهيئات سياسية قد تختلف من حيث الشكل والصورة، إلا أنها في جوهرها أنظمة وهيئات سياسية استبدادية، وذلك على غرار نظرية الحاكم الفيلسوف التي يرى فيها كارل بوبر تكريسا واضحا للتفاوت الطبقي وتأسيسا للحكم الطبقي الذي يتعارض مع أي محاولة لتغيير الوضع الطبيعي القائم باعتباره في اعتقاد أفلاطون تهديدا واضحا للدولة وللعدالة (كارل ب، 2003، 95). وعلى غرار مفهوم الدولة عند هيجل التي يرى فيها الفكرة الكلية أو المطلق الذي ينصهر فيه وجود الفرد لصالح وجود الدولة وفي ذلك تجسيد لمفهومه الخاطئ عن الحرية باعتبارها تمثل إفناء الفرد لذاته من أجل الدولة(أنطوني ك، وكنيت م، 1996، 100). أو على غرار دولة البروليتاريا، هذه الأخيرة التي يعتقد ماركس بأنها الطبقة المقدر لها أن ترث الأرض قياسا على

نظرية "شعب الله المختار"، وما هي في اعتقاد كارل بوبر سوى تجسيد للتاريخانية الاقتصادية، غايتها تبرير استبداد من نوع جديد تمارسه الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية (كارل ب، 2003، 19).

غير أنه بالمقابل يؤمن بأن كل أشكال الأنظمة السياسية والتي كانت في حقيقتها تجسيدا لإحدى أنواع التاريخانية هاته، لم تكن سوى أنظمة شمولية استبدادية. وعليه يستنتج بأن المجتمعات نوعان:

- مجتمع مغلق يفتقر إلى مفهوم الحرية الحقيقي وإلى المنافسة والصراع الطبقي، فهو مجتمع لا تنافسي وبالتالي لا ديمقراطي.

- في مقابل المجتمع المفتوح أي المجتمع الديمقراطي الذي تزدهر فيه الحريات وتسود فيه روح الإبداع والابتكار وبالتالي هو مجتمع لديه القابلية للتغيير والإصلاح.

5 - مفهوم الديمقراطية:

يستنتج كارل بوبر من تحليله لعلاقة التاريخانية بالأنظمة الشمولية إلى أن الوقائع التاريخية تثبت بأن المجتمعات نوعان بارزان:

◀ مجتمع مغلق يفتقر إلى المفهوم الحقيقي للحرية وإلى المنافسة والصراع الطبقي، فهو مجتمع لا تنافسي وبالتالي لا ديمقراطي.

◀ في مقابل المجتمع المفتوح أي المجتمع الديمقراطي الذي تزدهر فيه الحريات وتسود فيه روح الإبداع والابتكار وبالتالي فهو مجتمع لديه القابلية للتغيير والإصلاح.

ويترتب عن ذلك أن الدولة بدورها شكلان لا ثالث لهما:

◀ الدولة التي يمكن فيها التخلص من الحكومة دون سفك دماء وذلك عن طريق التصويت، وهذا الشكل هو ما يسمى بالديمقراطية أو المجتمع المفتوح.

◀ الدولة التي لا يمكن فيها التخلص من الحكومة إلا باستعمال العنف، وهذا لا نجده إلا في الدولة الدكتاتورية أو المجتمع المغلق (كارل ب، 1998، 224).

يستحضر كارل بوبر التعريف السائد للديمقراطية ومفاده أنها تمثل "حكم الشعب" أو "سيادة الشعب" في مقابل حكم الأرستقراطية أو الموناركية، غير أنه يجد في هذا التعريف تزييفا للوقائع؛ ذلك أنه لم يحدث قط أن كانت السيادة للشعب فعلا وإنما الحكومات هي التي كانت تسود في أي مكان (كارل ب، 1998، 213). ولهذا السبب يذهب إلى أن العبرة في الديمقراطية ليست في التسمية في حد ذاتها، أو ما تعنيه للوهلة الأولى، كتفضيلها على الديكتاتورية أو على غيرها من الأنظمة، ذلك أن الكثير من الأنظمة هي بطبيعتها أنظمة "موناركية" ولكنها في الحقيقة هي أنظمة تمارس فيها الديمقراطية بصورة تلبى طموحات الأفراد والجماعات، وهي بذلك أمثلة رائعة للديمقراطية على غرار بريطانيا والنرويج والدنمارك والسويد، في مقابل الكثير من الأنظمة التي تدعي ممارسة الديمقراطية لكنها في الواقع عكس ذلك تماما على غرار ألمانيا الشرقية (كارل ب، 1998، 213).

ومع ذلك يذهب إلى التأكيد على أن الخاصية الجوهرية للديمقراطية تتمثل في قدرتها على إحداث التغيير السياسي دون اللجوء إلى العنف أو إراقة الدماء كما يحدث غالبا مع الأنظمة الشمولية،

وبالتالي فإن العبرة من الديمقراطية تتوقف على أثرها العملي أو مدى تجسيدها لخاصيتها الجوهرية. وربما لهذا السبب يتفق أغلب فلاسفة السياسة على أن الديمقراطية خير الأنظمة، لكنها ليست خيرا بالمطلق، بل لأن إيجابياتها تغلب على مساوئها، ولهذا السبب بالذات يذهب كارل بوبر إلى استعمال مفهوم "المجتمع المفتوح" في مقابل "المجتمع المغلق"، فالأول هو ذلك المجتمع الذي يوفر للأفراد مجموعة من الخيارات لا يوفرها لهم المجتمع المغلق، ومن تلك الخيارات ما يأتي:

- تخليص الناس من الطغيان والأذى الموجودان في أغلب الأنظمة الأخرى وعلى رأس تلك الشرور شرور الإقطاع والاستعباد.

- توفير أفضل الظروف للحياة في أغلب الأحيان وعلى رأسها الحرية في الاعتقاد والتدين والتعبير عن الهوية الخاصة.

إن ما يجعل الديمقراطية النظام السياسي الأقل سوءا وبالتالي النظام الأفضل مقارنة بغيرها من النظم، هو تحرير الإنسان من كل صور الاستبداد والاستغلال كحال الأنظمة الاستبدادية التي تتغذى من سلب الحريات الفردية وسلب الحق في العيش بأمن وسلام، وعلى هذا الأساس يعتقد كارل بوبر بأن العبرة ليست في أن تكون السيادة للشعب، فهذا غير ممكن في أغلب الأحيان لاعتبارات سياسية تنجر عن الممارسة العملية للديمقراطية على غرار مبدأ حق الانتخاب النسبي وإمكانية تحقيقه لصفة الأغلبية المؤثرة فعليا في اتخاذ القرارات الحاسمة المساهمة في تحقيق التغيير السياسي(أنظر التعليق رقم:1)(كارل ب، 1998، 214-219). بل العبرة في أنها تحقق للأفراد ما يرغبون في تحقيقه فعليا والمتمثل بالأساس في القدرة على

تغيير الحكومات المستبدة التي تتعالى على النقد الذاتي والتي لا تستفيد من أخطائها وهفواتها. وعليه فإن المعنى الحقيقي للديمقراطية هو أنها في المقام الأول مسلحة ضد الحاكم الديكتاتوري، فهي على خلاف غيرها من الأنظمة لا تسمح بأي شكل ديكتاتوري، ولكنها في الوقت نفسه تحاول أن تحد من العنف الذي قد تمارسه الدولة ضد الأفراد. وفي هذا المعنى يقول كارل بوبر عن الديمقراطية: «بأنها إمكانية التخلص من الحكومة دون إراقة دماء وذلك متى أخلت بحقوقها وواجباتها أو متى حكمنا على سياستها بأنها سياسة خاطئة أو سياسة سيئة» (كارل ب، 1998، 231).

تعتبر الحرية المبدأ الأساسي والجوهرية الذي تضمنه الديمقراطية للأفراد، ولذلك فإن حريتهم وقدرتهم على التغيير السياسي تنعكس على طبيعة الدولة ذاتها، أي أن الدولة تستمد حريتها من حرية الأفراد، وعليه فإن الدولة تكون حرة من الناحية السياسية متى أتاحت مؤسساتها السياسية لمواطنيها أن يغيروا حكومة قائمة دون سفك دماء بشرط أن تكون تلك هي رغبة الأغلبية من المواطنين، شعارهم في ذلك "نحن أحرار متى كان بإمكاننا التخلص من حاكمنا دون إراقة الدماء"، فهذا هو المعيار الحقيقي للحرية السياسية والذي يميز الديمقراطية عن غيرها من النظم السياسية (كارل ب، 1998، 176).

إن تغيير الحكومات لا يعني التخلي عن الديمقراطية، بل هو شكل من أشكال العلاج الذي يتلقاه المريض متى أصيب بأحد الأدواء، ولأن أدواء الحكومات هي أخطائها أو تعسفها في استعمال

السلطة، فإن الديمقراطية لهذا السبب تعد خير الأنظمة السياسية وإن كان الأمر ليس بالمطلق، ذلك لأنها لا تدعي لنفسها الصحة والعافية في كل وقت وزمان. وبناء على ذلك استنتج كارل بوبر الخصائص الأساسية للديمقراطية وهي خصائص ذات بعد إيستمولوجي اقتبسها من ميدان إيستمولوجيا المعرفة العلمية، ومن تلك الخصائص أنها:

«تمتلك "القابلية للنمو والتطور"، فهي ليست نظاما مثاليا، وإنما هي محل شك دائم وبالتالي، محل فحص وتمحيص مستمر، وقد توصل بوبر إلى هذه القناعة فجأة إذ يقول: «وبينما كنت أمعن التفكير في السلام والديمقراطية جاءني اقتناع مفاجئ بأن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها تحققا فعليا، إذ في نفس اللحظة التي تستقر فيها الديمقراطية، يبدأ المرء في التفكير فيها كما لو كانت أمرا بديهيا» (كارل ب، 1998، ص313).

«معرضة للوقوع في الخطأ ولكنها تمتلك القابلية للتصحيح والتعديل، وهذه هي حقيقة الديمقراطية التي استمدتها من تاريخها الطويل، باعتباره تاريخا "لتصحيح الأخطاء وتجاوزها" وهذا ما يفسر الحضور الطويل والدائم للديمقراطية على مسرح التاريخ والحياة البشرية. كما أن سر استمرار الديمقراطية كنظام للحكم هو مرونتها المتمثلة في قابليتها على تقبل النقد الخارجي وكذا قدرتها على ممارسة النقد الذاتي باستمرار، مثاله في ذلك الديمقراطية الغربية التي قال عنها: «ديمقراطيتنا الغربية (...) هي نجاح لا سابق له، هذا النجاح هو ثمرة الكثير من العمل، الكثير من الجهد والكثير من الإرادات الطيبة، وقبل

كل شيء الكثير من الأفكار الخلاقة في ميادين متعددة» (كارل

ب، 2002، 85).

فالديمقراطية لو لم تكن لديها المرونة والقابلية للتكيف مع الأوضاع والظروف المختلفة لكان مآلها الزوال والاندثار على غرار الموناركية والأرستقراطية. وانطلاقا من هذه الحقيقة حدد موقفه النهائي من الديمقراطية وتمثل أساسا في "الدفاع عنها" باعتبارها أفضل النظم الممكنة قياسا على مقولة "أفضل العوالم الممكنة" للفيلسوف الألماني "لايبنتز".

خاتمة:

إن الاسهام الذي قدمه كارل بوبر في مسألة الديمقراطية يعد إسهاما متميزا ومتفردا؛ فقد دعا إلى وحدة المنهج في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية دون تمييز، ونتيجة لذلك أضفى الطابع الإبيستمولوجي على مفهوم الديمقراطية كنظام سياسي للحكم، فكما أنه لا وجود لمقولة اليقين أو الصدق التام في مجال البحث العلمي والعلوم الطبيعية على وجه التحديد، فإنه لا وجود لليقين في الظاهرة السياسية أيضا، وذلك لأن المنهج الذي يحكمها هو ذاته منهج البحث العلمي، أي منهج النقد باعتباره الوسيلة الوحيدة لتتقيح السياسات قبل الشروع في تنفيذها، وهذا ما ينطبق على الديمقراطية أكثر من غيرها.

وعليه، فإنه لا وجود لمقولة النظام السياسي الأمثل، وفي هذا الصدد تعتبر الديمقراطية النظام الأنسب للحكم لسبب وحيد وهو أنها نظام لا يدعي الكمال ولا يفرض نفسه على المحكومين، ومن هنا

نستنتج أهم الخصائص الإبيستمولوجية للديمقراطية كما يتصورها كارل بوبر وهي كالآتي:

- وهو أنها ذات طابع علمي ذلك أنها نظام يمارس النقد الذاتي باستمرار، أي أنها نظام يحاول دائماً الاستفادة من تجاربه السابقة من أجل تصحيح أخطائه وهفواته عملياً.
- أنها نظام قابل للتطور باستمرار، وذلك أن حضورها الدائم كممارسة سياسية يكشف عن أخطائها وبالتالي سعيها إلى تصحيح أخطائها وكذا تجاوزها وعدم الوقوع فيها مرة أخرى.
- أنها وسيلة لا غاية، لا تقدم نفسها في صورة نظام سياسي جاهز أو مكتمل، فهي على غرار الوسيلة قابلة للتعديل والتغيير، على خلاف الغاية فهي واحدة وثابتة.

التعليقات:

- 1 - يتناول كارل بوبر هذه الفكرة بالتفصيل في الصفحات الممتدة من 214 إلى 219 في كتابه "الحياة بأسرها حلول لمشاكل".

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - بوبر، كارل، (1986)، **منطق الكشف العلمي**، ترجمة: ماهر عبد القادر محمد على، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 2 - بوبر، كارل، (1959)، **عقم المذهب التاريخي**، ترجمة: عبد الحميد صبرة، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 3 - بوبر، كارل، (1998)، **الحياة بأسرها حلول لمشاكل**، ترجمة: بهاء درويش، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 4 - بوبر، كارل، (2003)، **المجتمع المفتوح وأعداؤه**، ترجمة: السيد نقادي، ط2، لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر.

- 5 -بوبر، كارل، (2002)، خلاصة القرن، ترجمة: الزواوي بقورة ولخضر مذبوح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- 6 -بوبر، كارل، (1992)، **بؤس الأيديولوجيا**، ترجمة: عبد الحميد صبرة، ط1، بيروت، دار الساقى.
- 7 -يمنى طريف الخولي، 2020، **فلسفة كارل بوبر**، الإسكندرية، مؤسسة هنداوي.
- 8 -أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، 1996، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، ترجمة: نصار عبد الله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 9- Géraldine Muhlmann, Évelyne Pisier, François Châtelet, Olivier Duhamel, 2012, *Histoire des idées politiques*, 2^{éd}, Paris, Quadrige-PUF
- 10-William A. Gorton, 2006, **KARL POPPER and the SOCIAL SCIENCE**, U S of America, State University of New York Press.

